الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

باردو في 11 سبتمبر 2013

عـــــدد 98

جدول إحالة مشاريع قوانين

المرجع		المشروع	الإحالة على اللجان
العدد	الإحالة		
52	بتاريخ 2013/09/10	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على الملحق عدد 5 المنقح للاتفاقية الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التى تعرف برخصة "زارات" وملحقاتها. * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الصناعة.	اللجان المتعهدة: * لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية فى الجوانب الداخلة فى اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا فى الغرض تحيله على لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية

رئيس المجلس الوطني التأسيسي

مصطفى بن جعفر

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في 5 - سبتمبر 2013

من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر باردو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلكم طي هذا **مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على الملحق عدد 5 المنقّح للاتّفاقيّة الخاصّة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "زارات" و ملحقاتها.**

فالرجاء منكم التفضّل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

علي لعريض

2013/52
الواردات عـــــــدد
6 - سبتمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013/52
الواردات عـــــــــدد
6 - سبتمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013/52

مشروع قانون

يتعلّق بالمصادقة على الملحق عدد 5 المنقح للاتّفاقيـة الخاصّة برخصة البحـث عـن المحروقـات التـي تعـرف برخصـة " زارات" و ملحقاتها.

فصـل وحيد: تتم المصادقة على الملحق عدد 5 المنقح للاتفاقيّة الخاصّة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "زارات" و ملحقاتها المصاحب لهذا القانون و الممضى فـــي 12 مارس 2013 بين الدولة التونسية من جهة و شركة "ب.أ.ريسورسز تونس ب.ت.إ" و المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من جهة أخرى.

المداولات 2013/52
6 - سبتمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013/52 شرح الأسباب

(مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على الملحق عدد 5 المنقح للاتفاقية الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "زارات" و ملحقاتها.)

يهدف مشروع هذا القانون إلى المصادقة على الملحق عدد 5 للاتفاقية الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "زارات" و المتعلق بتنقيح الفصل 20 من كراس الشروط الخاص بها و ذلك بإضافة التزامات تعاقدية و التمديد بثلاث سنوات في مدة صلوحيتها إلى غاية 24 جويلية 2015.

و قد أسندت رخصة البحث عن المحروقات المسماة "زارات" بمقتضى الاتفاقية الممضاة بتونس في 5 أفريل 1990 والمصادق عليها بالقانون عدد7 لسنة 1991 المؤرخ في 11 فيفري 1991 وتتمتع بها حاليا الشركة السويدية "ب أ رسورسز" بنسبة 45 % والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 55%.

وقد تم التجديد الثالث للرخصة بسنتين من 25 جويلية 2008 إلى 24 جويلية 2010 ثم تمديدها بسنتين إلى غاية 24 جويلية 2012 مقابل الالتزام بتسجيل 600 كم² من المسح الزلزالي الإضافي لتصبح بالتالي جملة الإلتزامات خلال مدة التجديد المذكورة بئرين استكشافيتين وبئرا تقييمية على اكتشاف عليسة و 600 كم² من المسح الزلزالي بتكلفة جملية بحوالي 25 مليون دولارا.

وقد أنجزت شركة "ب أ رسورسز" إلى حد اللآن 618 كم² من المسح الزلزالي وحفر بئرين استكشافيتين "ديدون الشمالي-1" سنة 2008 و"فل-2" سنة 2009 وبئرا تقيمية "ديدون الشمالي-2" (إضافية عن الالتزامات التعاقدية) سنة 2011 بتكلفة فاقت 140 مليون دولارا . وبالرغم من النتائج المشجعة على البئر"ديدون الشمالي-1" فإن البئر التقييمية كانت نتائجها سلبية تم على إثرها هجر الآبار نهائيا.

وبتاريخ 24 ماي 2012 تقدمت شركة "ب أ رسورسز" والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بمطلب تلتمسان بمقتضاه التمديد بثلاث سنوات في مدة صلوحية التجديد الثالث للرخصة مقابل الالتزام بحفر البئر التقييمية المتبقية على اكتشاف عليسة وحفر بئرا استكشافية ثانية بكلفة جملية بحوالي 50 مليون دولارا.

وقد علل أصحاب الرخصة المطلب بقيام المشغل بأشغال إضافية على الالتزامات التعاقدية بتكلفة باهظة جدا فاقت التقديرات وذلك بالرغم من النتائج السلبية للآبار السابقة كما أن خصوصية الرخصة البحرية التي لازالت تتطلب المزيد من

الأشغال الاستكشافية أهمها معالجة وتقييم كافة الأشغال السيزمية المنجزة قصد اختيار أحسن المواقع القابلة للحفر تستوجب المواصلة مع نفس المشغل .

هذا و قد أبدت اللجنة الاستشارية للمحروقات رأيها بالموافقة على مطلب التمديد بثلاث سنوات في مدة التجديد الثالث لرخصة "زارات" على أن يتم ذلك بمقتضى ملحق للاتفاقية يصادق عليه بقانون.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المعروض هذا.